

تفسير البحر المحيط

@ 214 @ الخلاف أهو منصوب أو مجرور ومن ذهب إلى { أَنْ لَا * تَأْكُلُوا } في موضع الحال أي تاركين الأكل فقوله : ضعيف لأن أن ومعمولها لا يقع حالا وهذا منصوص عليه من سيبويه ، ولا نعلم مخالفاً له ممن يعتبر وله علة مذكورة في النحو والجملة من قوله : { وَقَدْ فَصَّلَ } في موضع الحال . وقرأ العربيان وابن كثير { فَصَّلَ } و { حَرَّمَ } مبنياً للمفعول ونافع وحفص { فَصَّلَ } و { حَرَّمَ } على بناءهما للفاعل والأخزان وأبو بكر { فَصَّلَ } مبنياً للفاعل و { حَرَّمَ } مبنياً للمفعول وعطية كذلك إلا أنه خفف الصاد ومعنى { إِلَّا } مَا اضْطُرَّرْتُمْ إِلَّا يَهْ مِنْ { مَا حَرَّمَ عَلَايَكُمْ } في حالة الاختيار فإنه حلال لكم في حالة الاضطرار . قال ابن عطية : وما يريد بها جميع ما حرم كالميتة وغيرها قال هو والحوافي ، وهي في موضع نصب بالاستثناء أو الاستثناء منقطع . وقال أبو البقاء : { مَا } في موضع نصب على الاستثناء من الجنس من طريق المعنى كأنه وبخهم بترك الأكل مما سمي عليه وذلك يتضمن إباحة الأكل مطلقاً . .

{ وَإِنْ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَاءِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ } أي وإن كثيراً من الكفار المجادلين في المطاعم وغيرها ليضلون بالتحريم والتحليل وبأهوائهم وشهواتهم بغير علم ، أي بغير شرع من [] بل بمجرد أهوائهم كعمرو بن لحي ومن دونه من المشركين كأبي الأحوص بن مالك الجشمي وبديل بن ورقاء الخزاعي وحليس بن يزيد القرشي الذين اتخذوا البحائر والسوائب . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو { لَّيُضِلُّونَ } بفتح الياء هنا وفي يونس { رَبَّنَا } وفي إبراهيم { لِلَّهِ أَدَا لَّيُضِلُّوا } وفي الحج { ثَانِي عَطْفِهِ لَّيُضِلَّ } وفي لقمان { لَّيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ } وفي لقمان { لَّيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ } وفي الزمر { أَدَا } وضمها الكوفيون في الستة وافقهم صاحبان إلا في يونس وهنا ففتح . .

{ عِلْمٍ } { رَبَّنَا } { هُوَ } { أَعْلَمُ } { بِالْمُعْتَدِينَ } أي بالمجاوزين الحد في الاعتداء فيحللون ويحرمون من غير إذن [] وهذا إخبار يتضمن الوعيد الشديد لمن اعتدى أي فيجازيهم على اعتدائهم . .

{ وَذَرُّوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ } { الْإِثْمِ } عام في جميع المعاصي لما عتب عليهم في ترك أكل ما سمي [] عليه أمروا بترك { الْإِثْمِ } ما فعل ظاهراً وما فعل في خفية فكأنه قال : اتركوا المعاصي ظاهرها وباطنها قاله أبو العالية ومجاهد وقتادة وعطاء وابن الأنباري والزجاج . وقال ابن عباس : طاهره الزنا . وقال السدي : الزنا الشهير الذي

كانت العرب تفعله وباطنه اتخاذ الأخدان . وقال ابن جبير : ظاهره ما نص اﷻ على تحريمه بقوله : { حُرِّمَتْ عَلَٰئِكُمُ { الآيَة { وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنْ الذَّسَاء { الآيَة ، والباطن الزنا . وقال ابن زيد : ظاهره نزع أثوابهم إذ كانوا يطوفون بالبیت عراة وباطنه الزنا . وقيل : ظاهره عمل الجوارح وباطنه عمل القلب من الكبیر والحسد والعجب وسوء الاعتقاد وغير ذلك من معاصي القلب . وقيل : ظاهره الخمر وباطنه النبیذ ، وقال مجاهد أيضاً : ظاهره الزنا وباطنه ما نواه . وقال الماتريدي : الألیق أن یحمل ظاهر { الإِثْمِ وَبَاطِنُهُ { على أكل الميتة وما لم یذكر اسم اﷻ علیه ، وقال مقاتل : { الإِثْمِ { هنا الشرك وقال غیره جمیع الذنوب سوى الشرك ، وكل هذه الأقوال تخصصات لا دلیل علیها والظاهر العموم فی المعاصي كلها من الشرك و غیره ، ظاهرها وخفيها ویدخل فی هذا العموم كل ما ذكره . .

{ إِنْ السَّادِينَ يَكْسِبُونَ الْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا يَقْتَرِفُونَ { أي یكسبون الإثم فی الدنيا سيجزون فی الآخرة وهذا وعید وتهدید للعصاة . .

{ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ

لَفِسْقٌ { قال السخاوي قال مكحول : وروي عن أبي الدرداء وعبادة بن الصامت مثل ذلك وأجاز ذبائح أهل الكتاب وإن لم یذكر اسم اﷻ علیها ، وذهب جماعة إلى أن الآيَة محكمة ولا یجوز لنا أن نأكل من ذبائحهم إلا ما ذكر علیه اسم اﷻ ، وروي ذلك عن علي وعائشة وابن عمر ؛ انتهى . ولا یسمى هذا نسخاً بل هو تخصيص ولما أمر بأكل ما سمی اﷻ علیه وكان مفهومه أنه لا یأكل مما لم یذكر اسم اﷻ علیه أكد هذا المفهوم بالنص علیه ، والظاهر تحريم أكل ما لم یذكر اسم اﷻ علیه عمداً كان ترك التسمية أو نسياناً وبه قال ابن عباس وابن عمر وعبد اﷻ بن عیاش بن أبي ربيعة وعبد اﷻ بن یزید الخطيمي وابن سيرين والشعبي ونافع وأبو ثور وداود فی رواية . وقال أبو هريرة وابن